

# « أزمة المدرسة العمومية » « وخيار اللجوء التربوي للفئات المتوسطة »

عبد المجيد لعماري

يفيد التفكير في الوضع الحالي للمنظومة التربوية المغربية وأفاق إصلاحها، أن المدرسة العمومية في المغرب توجد في وضع المساءلة في الظرف الراهن، من قبل جميع مكونات المجتمع المغربي، نظرا لما راكمته هذه المؤسسة من اختلالات بنيوية منذ الاستقلال، شملت جميع جوانب الحياة المدرسية، بدءا بالتلميذ الذي كان موضوعا للتجارب في أكثر من مناسبة، ورجل الإدارة الذي وضع في «موضع السجان» أحيانا خلال السنوات الأخيرة، خصوصا في المدن الكبرى والأحياء والمؤسسات التربوية التي تعاني من عنف المحيط، والمدرس الذي تم تغييره في فعل الإصلاح، على مستوى المشاركة في صياغة القرار التربوي، وعلى مستوى التكوين؛ حيث لم يتم الالتفات إليه - خلال العقد الأخير - إلا بعد الرتبة الجارحة الذي حصل عليها المغرب في سلم التنمية البشرية (الرتبة 125)، فبات في حكم المؤكد بأن المنظومة التربوية أصبحت ذاهلة عن التغييرات التي عرفتها السوق البيداغوجية خلال العقود الأخيرة، وبات واضحا أيضا أنه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم إلا بالاستثمار في الإنسان كمورد بشري: فما هي طبيعة الأزمة التي تعيشها المنظومة التربوية المغربية ؟

” نظرا لما راكمته هذه المؤسسة من اختلالات بنيوية منذ الاستقلال، شملت جميع جوانب الحياة المدرسية، بدءا بالتلميذ الذي كان موضوعا للتجارب في أكثر من مناسبة، ورجل الإدارة الذي وضع في «موضع السجان» أحيانا خلال السنوات الأخيرة، خصوصا في المدن الكبرى والأحياء والمؤسسات التربوية التي تعاني من عنف المحيط، والمدرس الذي تم تغييره في فعل الإصلاح، على مستوى المشاركة في صياغة القرار التربوي، وعلى مستوى التكوين؛ حيث لم يتم الالتفات إليه - خلال العقد الأخير - إلا بعد الرتبة الجارحة الذي حصل عليها المغرب في سلم التنمية البشرية“

جانب قضايا أخرى تتعلق بالارتقاء المهول في نسبة الأمية، وعدم القدرة على كسب رهان تميم التمدرس، بشكل عام والتعميم الكيفي بشكل خاص، وضعف أداء المنظومة على مستوى العلوم واللغات، والمفارقة الحاصلة على مستوى البرامج بين التعليم الأساسي الذي تقوم مقرراته على افتراض تميم التعليم الأولي، بينما يقدر العجز في تغطيته للهوامش والأطراف والقرى النائية بالأطر التربوية و الموارد المادية لتعليم هؤلاء الأطفال الذين يوجدون بين السنة الرابعة والخامسة من العمر ب 40% حسب التقرير الأخير لليونيسيف- (ماي 2014) - . وهي أيضا:

✓ **أزمة قيادة تربوية.** وافتقاد المنظومة التربوية لقيادات اجتماعية حاملة لمشاريع تربوية، وعدم استقرار هذه القيادة وكثرة القرارات التي تتناقض مع روح الإصلاح، ذلك أنه، إذ كانت عشرية الإصلاح، قد حركت التصورات التقليدية حول التربية وأمدت المنظومة التربوية المغربية بمبادئ جديدة في فلسفة الإصلاح، و«إذا كان المخطط الإستراتيجي قد أدخل الزمن كعنصر جديد إلى دفتر تحملات كل المنخرطين في عملية الإصلاح»، فإن هذا التغير الحاصل على مستوى الإحساس بالأزمة وعرض حسن النية في الإصلاح، لا يمكن أن يخفي الارتباك الحاصل في التعامل مع هذا الرهان من قلب

وما هو السياق العام الذي تم فيه قلب صورة المدرسة العمومية في أذهان المغاربة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهجرها من قبل الفئة المتوسطة، وهي الوليد الشرعي الذي خرج من رحم المدرسة العمومية ولازال يتغنى برموزها وعطائها؟

تفيد جل الدراسات التي أنجزت حول المنظومة التربوية المغربية، بأن أزمته متعددة الأسباب والأبعاد، فهي:

✓ **أزمة مردودية وفعالية داخلية:** ناتجة في جزء منها عن ضعف وطول وتقادام المضامين المعرفية المقررة وسيادة هاجس التقويم على هاجس التكوين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة الغش في الامتحانات، والغش المرفق بالعنف الذي يهدد، ليس فقط المنظومة التربوية بالانهيار، وإنما يتجاوز ذلك إلى تهديد النظام القيمي للمجتمع المغربي ككل، وهو النظام الذي كان يجد في المدرسة مجالا لحماية قيمه الأصيلة ومحاربة القيم المنحطة، قبل أن تتحول هذه المؤسسة من مجال للتقديس إلى مجال للتعنيف؛ هذا بالإضافة إلى الانقطاع عن الدراسة والهذر الدراسي الذي لا زال يقف كعقبة في وجه النهوض بالمدرسة العمومية؛ فصحيح أن جهودا كبيرة قد بدلت في ما يتعلق بالزامية التعليم إلى سن 16 من العمر، إلا أن الهذر والانقطاع لا زال يمس التلاميذ الذين شملهم برنامج التعليم الإلزامي أنفسهم. وذلك إلى

الموقف الرسمي نفسه في أكثر من مناسبة، فبعدما قدمت عشرية الإصلاح كعشرية للخلاص بالنسبة للمنظومة التربوية، وبعدما كبر حلم المجتمع المغربي، الذي كان يستعجل تحقيق نتائج ملموسة في تحصيل أبنائه، خرج قرار وقف العمل ببيداغوجيا الإدماج ومشاريع أخرى مرتبطة به من قلب الموقف الرسمي نفسه، وكأن ما كان بالأمس إصلاحا لم يعد كذلك، وإنما ثبت فساده، لتصطدم الأحلام الكبرى للمجتمع بمطلب التطبيع مع واقع لا ينفك الفساد فيه يقوم مقام الفاعلية الداخلية وينوب عنها، وفي لحظة الارتباك والتناقض القصوى هاته، طفا شعار الإصلاح إلى السطح مجددا.

ومعنى ذلك أن الجسم التربوي الخارج لثوه من غرفة العمليات: عمليات العلاج والإصلاح، التي استغرقت ثلاثة عشر سنة، سيكون على موعد جديد مع قدر الإصلاحات التي لم تحقق الإصلاح من قبل، ليعلق الحلم في تحقيق هذا الإصلاح على القادم من الأعوام أو القادم من العقود، مادام الأمل في الإصلاح قد أخذ من المغاربة كل هذا الامتداد الزمني الذي يعود به إلى مرحلة الأحلام الكبرى التي تعود به إلى عهد الاستقلال.

✓ ويؤكد هذا المعطى أن إصلاح المنظومة التربوية كان على الدوام فوقيا وعلى أن أزمة المدرسة لم تدرس في يوم من الأيام من قلب المدرسة نفسها، ولم ينظر إليها كأزمة

تستوجب تدخلا بيداغوجيا في المقام الأول، من أجل تغيير أو إصلاح أو تعديل المناهج والبرامج والتشريعات؛ إذ غالبا ما كان النقاش حول المدرسة يتوقف بمجرد حدوث التوافق حول المعنى السياسي للإصلاح، دون أن يمتد هذا النقاش ليشمل الجوانب البيداغوجية لهذه العملية؛ ودون أن يتم إشراك المدرسة في تقييم تجاربها السابقة من الداخل، تقييما يمكن من الاحتفاظ بعناصر القوة في هذه المنظومة ومراكمتها، قصد الاستعانة بها كلما لاحت بوادر الأزمة أو الخلل، أو اعتمادها في إطار خطة إستباقية، أو إصلاح مفتوح يقى المنظومة من السقوط مجددا في الأزمة والانحسار. بينما كانت ولا زالت هذه المحطات الإصلاحية تعاش في أجواء من الإحساس بالغبن والانسحاب واللامبالاة الكلية- أحيانا- من قبل المدرسين والإدارة التربوية، اللذين يصلهم «الإصلاح»- الذي يتم النزول به أحيانا إلى أدنى مستوياته - في صورة حذف أو إضافة في المواد الدراسية أو تقليص في الحيز الزمني المخصص لهذه المادة أو تلك، لتبقى المنظومة التربوية في حاجة دائمة إلى الإصلاح.

وبالإضافة إلى مشكل المردودية وعدم استقرار القيادة التربوية، وكثرة القرارات المخالفة لروح الإصلاح فإن أزمة المدرسة المغربية هي :

1985 قد قلب صورة المدرسة في ذهن المغاربة، من صورة المدرسة المنتجة للنتيجة الإجتماعية والثقافية إلى المدرسة المنتجة للعطالة، وذلك بعدما بات فك الارتباط واضحا بين الشهادة والوظيفة فأصبحت المدرسة تبدو وكأنها ذاهلة عن انتظارات المجتمع غير مكترثة برهاناته. لذلك بات من السهل الطعن في هويتها المعنوية، في مجتمع التبست لديه الوجهة التي يتوجه إليها بمطالبه، فأصبح يتوجه بها إلى المدرسة بدل مؤسسات الدولة ذات الصلة بتلك المطالب، وأحيانا تتم مطالبة المدرسة بإصلاح أخطاء وأعطاب السياسة التعليمية للدولة ومشاكل واختلالات المجتمع ككل. بل هناك من جعل من المدرسة العمومية شماعة تعلق عليها كل الاخفاقات التي عرفتها البلاد، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ معتبرا بأن إصلاح التعليم هو الحل السحري لكل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، بما يحمله هذا الطرح من تصور مغلوط لمشاكل المدرسة ومشاكل المجتمع في آن واحد، (د- حماني أفضلي).

«وبينما شككت العديد من القوى في جدوى المدرسة» مند هذه المرحلة العصبية، ليس فقط من تاريخ المدرسة بل من تاريخ البلاد ككل - مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات- خرجت المدرسة العمومية عن صمتها خلال هذه المرحلة وحملت شعارات

أزمة تخطيط وضعف في الحس الإستراتيجي، وضعف الارتباط بين نظام الوسائل ونظام الغايات، الأمر الذي ينعكس سلبا على العلاقة بين مخرجات المنظومة التربوية ومدخلاتها. وينتهي في الغالب بالتباعد بين النتائج والتوقعات. وسنة بعد سنة أصبح المجتمع المغربي الذي كان فرحا بمدرسته إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي يصب جام غضبه على «المعلم الذي كاد بالأمس أن يكون رسولا» وبات الكل يتمنى أن يصلب في ساحة المدرسة، بما تتطوي عليه هذه الأحكام من شحن سياسي للمجتمع وجهل بالأسباب التي رسمت المآل الذي آلت إليه المدرسة في مغرب اليوم.

وفي هذا السياق الذي تؤطره مقولات الأزمة والإختلالات حدث انقلاب كبير في صورة المدرسة لدى فئات واسعة من المجتمع المغربي بينما اختارت الفئة المتوسطة «اللجوء التربوي» إلى القطاع الخاص هربا من المدرسة العمومية التي طالها الإهمال.

### صورة المدرسة العمومية في المغرب الراهن

إذا كانت المدرسة هي البوابة الوحيدة للولوج إلى دائرة الثقافة، وتوزيع وإعادة توزيع الثروات والقيم الرمزية داخل المجتمع المغربي إلى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وإذا كان الطلب على المنتج التربوي كبيرا إلى هذه الفترة، فإن إصلاح

مجتمعية داخل المدارس والجامعات مطالبة بمدرسة المجتمع كبديل لمدرسة الدولة.

وفي إطار هذا الأفق الغامض الذي باتت فيه العلاقة بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي والسياسي قائمة على قاعدة الصراع، أصبح واضحا بأن بوابة الصعود إلى المراتب الاجتماعية، العليا والمتوسطة، أصبحت ضيقة، ولم تعد مفتوحة في وجه جميع الفئات والشرائح الاجتماعية.

وبعدما ساد الخطاب الذي يفسر أزمة المدرسة، والجامعة المغربية بعدم ملائمة الشواهد الجامعية لسوق الشغل، تعاضم حجم البطالة التي امتدت - منذ منتصف الثمانينات - لتشمل جميع التخصصات (الطب والفلسفة والاقتصاد..)، فدخلت، بذلك، الجامعة المغربية في حلقة تكاد تكون مفقودة إلى أواخر العقد الأول من القرن الحالي، وهي الحلقة التي اتسمت بصعوبة الاندماج المهني والاجتماعي للخريجين. ومنذ هذه الفترة بالذات بدأ التدافع بين الفئات الاجتماعية من أجل ظفر أبنائها بمعدلات تؤهلهم لولوج المعاهد العليا والجامعات التي لازال روادها يحصلون على فرص للشغل.

وقد احتد هذا التدافع خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث لم يعد الإقصاء من ولوج هذه المؤسسات مقتصرًا على أبناء الفئات الفقيرة والمهمشة - المقصيون أصلا قبل التحاقهم بالمدرسة بتعبير بورديو

- وإنما امتد ليشمل الفئة الاجتماعية المتوسطة التي تستثمر في المعرفة، من خلال تعليم أبنائها، خاصة رجال ونساء التعليم بمختلف أسلاكه، والمهندسون والقضاة والمحامون ورجال الإعلام والموظفون الكبار والمتوسطون، ومختلف المهن الحرة التي يوجد أصحابها في نفس المستوى الاجتماعي للفئات المذكورة.

وقد عبر هذا الوضع الجديد عن نفسه خلال السنوات الأخيرة من خلال احتجاجات التلاميذ الذين لم تشفع لهم معدلاتهم العليا في الولوج إلى بعض الكليات والمدارس العليا. وبالنتيجة تعاضمت تيارات الهجرة نحو كندا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وكرانيا وتونس والسنغال...، إلا أنها لم تعد - هذه المرة - هجرة سواعد مفتولة - بتعبير محمد عابد الجابري - وإنما أصبحت هجرة عقول مفتولة كلفت البلاد أموالا كثيرة وسنوات طويلة من التكوين.

وبالموازاة مع ذلك حدث انقلاب كبير في صورة المدرسة وفي إستراتيجيات التعامل مع المعرفة المدرسية لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي اكتشفت ذاتها كموضوع للندبة والضياع داخل المدرسة العمومية، وهي نفس الفئات الفقيرة والمهمشة التي ستقوم بتصدير أزمة علاقتها مع المعرفة لتصبح أزمة منظومة تربوية بكاملها؛ من خلال تنامي ظاهرتي الغش والعنف المدرسي

كانت المدرسة العمومية تشكل مجالا حيويا للاستثمار في الرأس مال البشري بالنسبة لهذه الفئات، فإن أزمة المنظومة التربوية المغربية قد ضيقت عليها الخناق. وحرصا منها على توفير شروط ملائمة لتدريس أبنائها، فإن هذه الفئة قد التجأت بهم إلى المدارس الخصوصية، وترجع الأسباب العميقة لهجر المدرسة العمومية، من قبل هذه الفئة التي تلقت تعليمها في الغالب بالمدارس العمومية، إلى فقدان الثقة في السياسة المتبعة من قبل الدولة في مجال التعليم العمومي؛ من حيث هي سياسة أهملت المدرسة العمومية بقرار سياسي، غايتها في ذلك التخفيف من نفقات الدولة في قطاع اعتبر غير منتج، بل مستنزفا للمالية العمومية أو تصفية الحساب- كما ذهبت إلى ذلك بعض التحليلات - مع فئة لطالما شوشت على الحقل السياسي.

ونتيجة للمأل الذي اختير لها، أصبحت المدرسة العمومية كمجال للندرة، وكمؤسسة تعرف بما ليس فيها، فالمدرسة العمومية، إلى حدود البرنامج الاستعجالي، هي المؤسسة التي لا ماء ولا كهرباء ولا مرافق صحية فيها. وقد التقطت الفئة المتوسطة رسالة الدولة إلى المدرسة العمومية مبكرا، من خلال المنحى الذي اتخذته سياستها في هذا الباب منذ إصلاح 1985.

وإذا كانت هذه الفئة - التي تتكون

التي اكتست بعدا انفجاريا خلال السنوات الأخيرة. وفي المقابل اختارت الفئات المتوسطة ما يمكن تسميته ب «الهجرة أو اللجوء التربوي» إلى التعليم الخصوصي الذي خلقته من رزقها وعلى حساب مستواها المعيشي، بحثا عن ملاذ آمن لرأس مالها البشري، من مدرسة لا تتوفر فيها مواصفات الوسط التربوي كاملة.

### التعليم الخصوصي: المنفى التربوي

#### الإختياري للفئات المتوسطة

تفيد العودة إلى العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت المجتمع المغربي، مع كل من «جون واثيربوري» و«ريمي لوفو» و«بول باسكون « Paul pascon » ومحمد جسوس...، بأن الكثير من الأسئلة التي تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع في المغرب قد ظلت معلقة، كما أن السلوك السياسي للدولة اتجاه بعض مكونات المجتمع ومؤسساته قد اتسم بالغموض وعدم الثبات على نفس المواقف في الكثير من المناسبات.

وتعد الفئات الاجتماعية المتوسطة، بضعفها وهشاشتها، من الفئات التي مست مصالحها الاقتصادية والتربوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي تتعرض حاليا لعملية بلترة *une prolétarisation* لأنها توجد من الناحية الاجتماعية في ما يشبه قاعة الانتظار للولوج إلى دائرة الفقر، وبعدها

حادثة، وقد تكون حاملة لنفحة أصولية، وهي العلامة التي اكتسحت سوق التعليم الخاص ببلادنا في الوقت الراهن، تحت صمت وتجاهل الدولة، الأمر الذي يدعو إلى طرح التساؤل التالي : هل يمكن للتربية أن تتم خارج الفضاء المؤسسي للدولة وبعيدا عن مراقبتها ؟

وعلى المستوى التنظيمي فإن عددا كبيرا من المؤسسات الخاصة في قطاع التعليم تعمل خارج الضوابط القانونية المنظمة للقطاع، ذلك أن أغلب بنائها عبارة عن منازل وفيلات معدة للسكن بالنسبة للعائلات النووية، إلا أنها تستقبل أعدادا كبيرة من التلاميذ، وهو أمر يدعو إلى الاستغراب إذ كيف لفيلا villa «من الحجم المتوسط معدة لسكن من قبل أربعة أفراد أن تستقبل حمولة عشرين حافلة مدرسية، وهو عدد التلاميذ المسجلين بها ؟

وإلى جانب ذلك، فإن جل هذه البنايات لا تتوفر فيها المواصفات والمعايير الدولية للاستعمال كمؤسسات تربوية، بدءا بالمساحة المخصصة لكل تلميذ داخل الحجرة الدراسية، وعدد التلاميذ داخل الفصول الدراسية، وساحة المدرسة والمسافة التي لا تتجاوز نصف متر أحيانا بين التلاميذ والسيبورة، وانتهاء بعدم احترام دفتر التحملات الخاص بالمرافق الصحية والرياضية. والبيئية، والتأمين على مخاطر النقل المدرسي.... إلخ.

من الأطر العليا والمتوسطة في القطاعين العام والخاص، من محامين وأطباء ورجال التعليم، وذوي المهن الحرة الذين يوجدون في نفس المستوى الاجتماعي الذي توجد فيه هذه الفئات الأخيرة - إذا كانت هذه الفئات قد غادرت المدرسة العمومية، فلأنها تملك رأسمالا لا تريد المغامرة به وينطبق عليها في هذا الباب نفس الوصف الذي يوصف به رأس المال : «رأس المال جبان بطبعه» - والمقصود بهذا الوصف هو الرأسمال البشري الذي يتمثل في أبنائها.

ومن جهته وجد المستثمرون في قطاع التعليم الخاص في هذه الفئة زبونا سخيا يفاوض على جودة العروض المقدمة لأبنائه ولا يفاوض على المقابل المادي لهذه العروض، وذلك هو السري في الأرباح الكبيرة التي حققها هذا القطاع، الذي استفاد من السخاء الضريبي للدولة، فأصبح يبدو وكأنه خارج مراقبتها؛ هذا مع العلم بأن الشأن التربوي هو شأن دولتي « étatique chose une » وليس شأن أفراد وجماعات، بتعبير عالم الاجتماع الفرنسي «إميل دوركايم».

وقد اتخذ الأمر صورة انفلات من الرقابة الإيديولوجية للدولة أحيانا، فأصبحت العديد من الفئات الاجتماعية - بتوجهاتها الأيديولوجية، تجد لنفسها داخل قطاع التعليم الخاص العلامة التربوية التي تبحث عنها، فقد تكون هذه العلامة

مدارس عصرية بثقافة الوافدين عليها، وأخرى تبدو وكأنها امتداد للبوادي في قلب المدن بتصورات الوافدين عليها وثقافتهم وقيمهم، خصوصا وأن الأمر يتعلق بالفعل بفئة اجتماعية غالبية أبنائها ينحدرون من أسر حديثة العهد بالحياة الحضرية .

أما على المستوى المؤسسي، فإن المغادرة «غير الطوعية» للمدرسة العمومية من قبل الفئات المتوسطة قد حرمت هذه المؤسسة من فئة ذات ميولات كبيرة إلى التنظيم، وحسن التسيير والتدبير والمراقبة والتتبع، الشيء الذي كان بالإمكان أن يجعل منها رقبيا قويا في ما يخص تنفيذ المشاريع الإصلاحية، وشريكا نشيطا في النهوض بالمنظومة التربوية، لذلك فهي - كما أسلفت الذكر، لا تتفاوض على أثمان العروض التربوية المقدمة إليها، وإنما تتفاوض على جودتها، وقد نقلت القنوات التلفزيونية المغربية في أكثر من مناسبة وقفاتها الاحتجاجية على عدم الرضى على تردي مستوى الخدمات التربوية التي تقدم لأبنائها داخل مؤسسات التعليم الخصوصي. بينما ترك أبناء الفئات الفقيرة للقدر مع المدرسة العمومية التي هدمت تحت ضغط الواقع المطبوع بالجهل والأمية الذي تعيشه الأسر، إلى جانب القرار السياسي الذي لم يكن يتجه صوب المدرسة العمومية إلا لغاية التخفيف من النفقات وضبط التوازنات المالية. ولذلك، ولذلك فإن

وإذا كان الآباء لا يترددون في تسجيل أبنائهم في هذه المؤسسات، فلأنهم يبحثون فقط عن يراقبهم ويوفر لهم الحماية من مخاطر الشارع العام، التي يعاني منها التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بالمدارس العمومية، ولذلك أصبح في حكم المؤكد أن لجوء الأسر إلى المدارس الخاصة و الإقبال الكبير على ساعات الدعم الخصوصي يعكس الأزمة الحادة للمدرسة العمومية وهو احد المداخل الرئيسية لتفسيرها، ويؤكد هذا المعطى -أيضا- أن الأمر لا يتعلق بمجرد هجر للمدرسة العمومية من طرف فئة نشيطة من التلاميذ يتوفر لديها حد أدنى من شروط الدراسة- على حساب معيشة الأسرة- وتتاح أمامها إمكانيات كبيرة للتميز والرفع من جودة المدرسة العمومية، وإنما يتعلق بهجرة ثقافة بكاملها، قادرة على التأثير في البنيات العقلية والمؤسسية. فعلى مستوى الذهنيات، فإن هذه الفئة تحمل أفكارا وتصورات جديدة حول المعرفة والمدرسة والنظرة إلى الحياة ومنظومة القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، بشكل يجعل من هذه العقلية مدرسة موازية أو مدرسة داخل المدرسة؛ تساهم لا محالة في نشر القيم الحداثية وتعميمها .

وبانعزال هذه الفئة الاجتماعية وهجرها للمدرسة العمومية أصبحنا نشاهد في قلب المدن المغربية تقاطبا حادا بين



أزمة المدرسة العمومية في بلادنا تجد أهم محدداتها ومبادئها التفسيرية في القرار أو الموقف السياسي للدولة من التعليم العمومي، وفي ما ترتب عنه من انسحاب مفروض للفئات المتوسطة من هذا القطاع.

وخلافا لهذا المنطق على مستوى المقاربة والتحليل، توجد الكثير من التفسيرات التبسيطية لانسحاب الفئة الاجتماعية المتوسطة من المدرسة العمومية، وهي تفسيرات تستكين للحكم الجاهز والمسوق له سياسيا، وهو أن الأمر يتعلق بمجرد موضة وإتباع أو ميولات بورجوازية أو ضعف في الحس الوطني - حتى - ل«فئة انتهازية»!!، كما يحلو للبعض وصفها، والحال أن الأمر يتعلق - على العكس من ذلك - بفئة لم تقبل ترك أبنائها رهينة في مدرسة تركت للأقدار لكي تدبر حالها، وهي مدرسة الدولة، بعدما تبخر حلمها وأملها في مدرسة المجتمع.

ومعنى ذلك، أن قرار الانسحاب من المدرسة العمومية، بالنسبة للفئات المتوسطة من المجتمع المغربي لم يكن انسحابا طوعيا، بقدر ما كان ضرورة قامت فيها هذه الفئة بملء البياض أو الفراغات التي خلفتها الدولة في ميدان التعليم، نتيجة التعامل معه بمنظور يفتقد إلى البعد الإستراتيجي، في إطار سياسة عامة لم تكن تعير الاهتمام الكامل إلى الاستثمار في الرأس مال البشري، لأنه لم يكن في يوم من الأيام على رأس أولوياتها، والحال أن الفئات الاجتماعية المتوسطة في حاجة إلى الدعم الاقتصادي والاجتماعي الدائم، حتى يتسنى لها القيام بوظائفها الاجتماعية والسياسية والثقافية كاملة في الحفاظ على استقرار المجتمع، وتوازنه وتماسكه الهش، ذلك التوازن الذي يهدده تنامي الجهل والامية بالانهيار في أية لحظة .